آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولاً للخدمة المالية في العراق

رشا عودة لفته
رقيب مالي
ديوان الرقابة المالية الاتحادي

سالم عواد حسين
جامعة بغداد
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

Rashaalamerey@yahoo.com
Dr.Alzubai@gmail.com

المستخلص :

ازداد اهتمام واضعي السياسات، والحكومات والمؤسسات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص بمفهوم الشمول المالي خلال السنوات الماضية، مع تزايد في عدد الدراسات التي تستعرض أثر تطور منظومة الشمول المالي على مسيرة التنمية الاقتصادية ومساهمتها في خلق التنمية الشاملة وتحقيق مستويات نمو اقتصادي مستدامة، وأثرها الإيجابي في تقليل مستويات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، وزيادة تمكين المرأة، وتحسين قدرة الأفراد على إدارة المخاطر، وزيادة مستويات الادخار والاستهلاك، بالإضافة لآثارها الإيجابية على أسواق العمل، ومستويات دخل الفرد.

يهدف هذا البحث الى الوصول الى آليات لتعزيز الشمول المالي في العراق لما له من أهمية في توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية التي ستسهم في تمكين المجتمع ككل من الخدمات المالية وتعزيز الاستقلال المالي للافراد، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بالإضافة الى الاستخدام الأمثل للموارد".وقد توصل البحث الى عدة اليات مقترحة وأهمها تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات من خلال الحسابات الرسمية وأتمتة الخدمات المالية وزيادة استخدام الخدمات المالية الكترونياً.وأن من اهم التوصيات على البنك المركزي العراقي تعزيز مستويات الشمول المالي من خلال تحويل رواتب الموظفين الى حسابات في الموؤسسات المالية الرسمية وبما ينعكس إيجابا على الأداء الاقتصادي وكذلك استخدام القنوات المالية الرسمية الالكترونية يساعد على التزام المستفيدين بسداد فواتير الخدمات بطريقة منتظمة.

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي

Proposed mechanisms to expand the base of financial inclusion and access to financial services in Iraq

Abstract :

Policy makers, governments, international institutions and private sector institutions have become increasingly concerned with the concept of financial inclusion over the past years, with a growing number of studies reviewing the impact of the development of financial inclusion on the economic development process and its contribution to creating comprehensive development and achieving sustainable economic growth. Improving income distribution, increasing women's empowerment, improving individuals' risk management capacity, increasing levels of savings and consumption, as well as their positive effects on labor markets and per capita income levels

This research aims to reach mechanisms to enhance the financial coverage in Iraq because of its importance in expanding the circle of beneficiaries of financial services, which will contribute to the empowerment of the whole community of financial services and enhance the financial independence of individuals, and achieve sustainable economic development in addition to the optimal use of resources. The search for several proposed mechanisms, mainly the conversion of cash payments to payments through the official accounts and the automation of financial services and increase the use of financial services electronically. And one of the most important recommendations on the CBI to enhance levels of financial inclusion through the transfer of salaries Employees to accounts in official financial institutions, which positively reflects on economic performance, as well as the use of official electronic financial channels helps to ensure that beneficiaries pay regular service bills.

Key words: Financial Inclusion

المقدمة:

وازداد الاهتمام عالمياً، خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008بتحقيق الشمول المالي من خلال خلق التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومات) في تنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات، فالشمول المالي يعني تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة، وتعهدت أكثر من 50 دولة بالعمل علي تحقيق أهداف واضحة لزيادة مستويات الشمول المالي، أما مجموعة العشرين (G20) فقد أوصت في اجتماعها الذي عقد في أستراليا في تشرين الثاني 2014 بمجموعة من المبادئ الرئيسية لتحقيق الشمول المالي عالمياً، ويفيد تقرير للبنك الدولي بعنوان "التنمية المالية في العالم 2014 " أن الشمول المالي مرجعه أن تلك المبتكرات تساعد على خفض تكلفة الخدمات المالية، وتيسير الحصول عليها للفقراء والنساء وسكان الريف، ولاسيما من يعيشون في مناطق نائية قليلة السكان.

المحور الاول ((منهجية البحث))

أولا: مشكلة البحث:– **Research problem**

لا توجد اليات معتمدة في نشر الخدمة المالية لكل فئات المجتمع تحقيقاً للشمول المالي في القطاع المصرفي العراقي والتي توضع من قبل السلطة النقدية في العراق المتمثلة بالبنك المركزي العراقي .

ثانيا: هدف البحث:– **Research Objectives**

تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، وبما يشمل الفئات المهمشة و الميسورة،للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة عن طريق تطبيق الاليات والسياسات الكفيلة لتحقيق الشمول المالي

ثالثا: أهمية البحث :– **Research Importance**

تبرز اهمية البحث من خلال ابراز اليات للوصول الى تحقيق وتوسيع قاعدة الشمول المالي ليتم تبنيها من قبل السلطات النقدية في البلد المتمثلة بالبنك المركزي العراقي لوضع هذة الاليات الكفيلة للارتقاء بعمل المصارف وتقديم الخدمة المصرفية تحقيقاً للشمول المالي .

رابعاً: فرضية البحث:– ان توافر اليات يتم استخدامها من قبل السلطات النقدية تحقق هدف يثمثل في تعميمم الخدمة المالية

خامساً: اسلوب البحث :– اعتمدت الباحثة على استخدام المنهج الاستقرائي من خلال الاطلاع على احدث الكتب والرسائل والبحوث والمعايير الدولية والقوانين ذات الصلة بموضوع البحث .

سادساً: الحدود المكانية والزمانية :– [1]

المبحث الاول (الشمول المالي)

اولا: مفهوم الشمول المالي **Fianaical Inclusion Concept**

يشير "الشمول المالي" الى حالة يتهيأ فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات القروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين من شركات رسمية لتقديم الخدمة, وينطوي "الوصول الفعال "على تقديم الخدمات على نحو

سهل ومسؤول بتكلفة ميسورة إلى العملاء مع استدامة عمل شركات تقديم الخدمة، بحيث تكون النتيجة إتاحة خدمات مالية رسمية للعملاء المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم، وتشير عبارة المستبعدين "المحرومين من الخدمات المالية إلي "هؤلاء الذين يفتقرون سبل الوصول لهذه الخدمات أو المحرومين منها"، وتشير التقديرات إلى أن 2.7 مليار نسمة من البالغين في جميع أنحاء العالم ليس لديهم مدخرات أو حساب ائتماني لدى بنك أو أية مؤسسة رسمية أخرى، و يعد هذا بمثابة إيضاح تقريبي لعدد الأشخاص" المستبعدين " المحرومين " من الخدمات المالية في جميع أنحاء العالم نظراً لأنه لا يسلط الضوء على عوامل مثل جودة الخدمة أو إتاحتها بسعر ميسور أو استدامتها أو تكلفتها أو مدى ملاءمة حسابات الادخار والقروض المتاحة للآخرين، كما إنه لا يقيس سبل الوصول إلى خدمات المدفوعات أو التأمين، وينطوي مفهوم " التقديم المسؤول للخدمات " على سلوك مسؤول في السوق من جانب مقدمي الخدمة ورقابة فعالة على حماية العملاء The Consultative Group to Assist [2].

ثانياً– تعريف الشمول المالي

عرف بنك الاحتياط الهندي(2006) الشمول المالي بأنه "تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى فئات واسعة من ذوي الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة هو شرط لا غنى عنه لمجتمع مثقف وكفؤ، كما أن طبيعة الخدمات المصرفية هي في الصالح العام، وتوفر الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز هدف رئيسي للسياسة العامة. [3] .

وفي تعريف آخر، يرى Sarma أن الشمول المالي هو"الحصول على الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة" [4] .

كما عرف الشمول المالي هو "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء". حيث يمكن الوصول الى الخدمات المالية من خلال مقدمي تلك الخدمات بما في ذلك فئة ذوي الحاجات الخاصة والفقراء والمناطق الريفية والمناطق المهمشة [5].

فتعريف مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) ينص على أنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة و الميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة [6].

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء[2] فتعرف الشمول المالي بأنه: "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً.[7].

وكما عرفت لجنة (FATF) الشمول المالي بأنه ضمان الحصول على الخدمات المالية بتكلفة ميسورة بطريقة عادلة وشفافة ولأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من المهم أن تكون هذه المنتجات و الخدمات المالية تقدم من خلال المؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم المناسب بما يتمشى مع فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية والتوصيات

ثالثاً– أهمية الشمول المالي:–

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجابا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، كما تلعب دورا أساسيا في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام، يمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي بالمحاور الرئيسية التالية :–

1– تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النموالاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل، فعلى سبيل المثال، إن الوصول للتمويل الماكروي (تمويل المشاريع المتناهية الصغر) يزيد فرصة توظيف أشخاص من خارج عائلة صاحب المشروع بنسبة " 50 %"، كما يسهم استخدام القنوات الالكترونية في دفع المعونات الاجتماعية إلى تخفيض تكلفتها على الحكومة بمستويات تقارب " 80 %"، كما يسهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول لها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

2– تعزيز استقرار النظام المالي: إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات، كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث أن المودعين الكبار هم أول المنسحبين من النظام المالي الرسمي عند حدوث أي طارئ (أظهرت إحدى الدراسات أن زيادة نسبة السكان الذين لديهم وصول لخدمات الودائع المصرفية بنسبة 10 %، سيقلل من مستويات سحب الودائع في الأزمات المالية بنسبة 8%) حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

3– تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أظهرت الدراسات التي تبحث في فائدة توسيع انتشار الشمول المالي على مستوى الأفراد، أن تحسين قدرتهم على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

4– أتمتة النظام المالي: يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والاكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين، إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي[8]

رابعاً:– أهداف الشمول المالي:–

نظراً للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامي المنافع المتأتية

من الشمول المالي، ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء / البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل وهي كما يلي :-

1- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

2- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.

3- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.

4- تمكين الشركات الصغيرة من الاستثمار والتوسع.

5- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي [9].

خامساً- العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي:-

أنه قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بوجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي لا تزال مستبعدة من الخدمات المالية مثل سكان المناطق الريفية، مجموعة من الأقل حظاً في المناطق الحضرية الفقيرة، والفقراء . ويوحي ذلك إلى وجود ارتباط وثيق بين الاستقرار المالي والشمول المالي في كلا الاتجاهين ، فأن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى وجود قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي . كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات.

فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غيرالرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها [6].

سادساً- التحديات التي تعوق توسيع الشمول المالي:

أظهرت العديد من الدراسات وجود مجموعة من العوامل المشتركة التي تعوق انتشار أو اتساع رقعة الشمول

المالي في العديد من دول العالم، وتتركز معظم هذه المعوقات في أبواب رئيسية كمحدودية الدخل، والاعتبارات الشخصية والدينية والمجتمعية، وارتفاع تكلفة فتح الحساب أو المصاريف المرتبطة به، او الأمور التنظيمية كالوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب

و من جهة أخرى أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012 م، إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للدول العربية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، ويتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي: [10]

1- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفئة للاستعلام الائتماني والرهونات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.

2- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للافراد أو الشركات.

3- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية حيث تسجل كمنظمات غير حكومية وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي واشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض.

4- بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك، بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للافراد والشركات [11].

(المبحث الثاني) (الجانب العملي)

يتطرق هذا المبحث الى الجانب العملي مبيناً تحليل الميزانية الموحدة للمصارف بفقرات محددة وكذلك تحليلل كموشرات الشمول المالي وأقتراح اليات لتوسيع أنتشار الشمول المالي تحقيقاً للخدمة المصرفية .

1- تحليل الودائع

تمثل الودائع أهم مصدر لأموال المصارف التي يمكن أن تستخدمها للقيام بنشاطاتها الاساسية وهي التي يمكن ان تسهم بشكل كبير في تلبية متطلبات أستراتيجية الشمول المالي والجدول أدناه يوضح حجم االودائع وتطورها من الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي العراقي.

السنة / الفقرات	عام 2011 (ترليون دينار)	عام 2012 (ترليون دينار)	عام 2013 (ترليون دينار)	عام 2014 (ترليون دينار)	عام 2015 (ترليون دينار)
الودائع	41،819	42،480	68،855	74،073	65،344
معدل التغير	سنة الاساس	%1،580	%64،650	%77،127	%53،863

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات(2013-2015)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (1) أعلاه أن حجم الوئع للقطاع المصرفي العراقي قد نمت بشكل واضح من مبلغ (41،819) مليار دينار لعام 2011 حتى وصلت الى مبلغ (74،073) مليار دينار في عام 2014 ثم تراجعت في عام 2015 بسبب الوضع الذي مر به القطاع المصرفي في العراق اذ وصل الى (65،344) مليار دينار و بنسبة انخفاض بلغت(13،134%)عن عام 2014 أما فيما يتعلق بمعدلات النمو والتغير أستناداً الى سنة 2011(سنة الاساس) فقد أرتفعت بشكل بسيط في سنة 2012بمعدل نمو بلغ (1،580%)ثم أرتفعت بشكل كبير في السنوات اللاحقة ، اذ بلغ أعلى نسبة في سنة 2014وبنسبة بلغت (77،127%) ثم أنخفضت نسبة النمو حتى وصلت في سنة2015 الى مامقداره (53،863%) مليار دينار بنسبة أنخفاض (13،134%) .

2- تحليل الائتمان النقدي والتعهدي

يشكل الائتمان أحد أهم التوظيفات لأموال البنوك والتي تشكل أهم مصدر لإيراداتها التي تحقق من خلالها أرباحها والجدول (2) يبين حجم الائتمان الممنوح ومعدلات تطوره خلال فترة البحث .

جدول رقم (2) تحليل حجم الائتمان النقدي والتعهدي للقطاع المصرفي للسنوات من 2011-2015 (مليار دينار)

السنة / الفقرات	عام 2011 (ترليون دينار)	عام 2012 (ترليون دينار)	عام 2013 (ترليون دينار)	عام 2014 (ترليون دينار)	عام 2015 (ترليون دينار)
الائتمان النقدي الممنوح	20،344	28،439	29،952	34،123	36،752
معدل التغير	سنة الاساس	%39،788	%47،227	%67،729	%80،655
الائتمان التعهدي الممنوح	39،032	44،174	53،667	50،908	40،533
معدل التغير	سنة الاساس	%13،172	%37،493	%30،425	%3،844

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات(2013-2015)

يظهر لنا الجدول (2) أن هناك تنامياً في حجم الائتمان النقدي الممنوح وهو ما يعزز مقدار المصارف العراقية على الايفاء بمتطلبات استراتيجية الشمول المالي من تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة وتقديم خدمات التمويل الاخرى ،أذ نلاحظ أن حجم الائتمان النقدي قد يزداد بصورة مستمرة خلال مدة البحث أذا تتراوح بين حد أدنى بلغ (20،344) مليار دينار في سنة 2011 ثم ازداد بوتير متصاعدة حتى وصل في سنة 2015 الى مبلغ (752،36) مليار دينار أذ تراوح معدل التغير (النمو) عن سنة الاساس بين نسبة (39،788%) كحد ادنى في سنة 2012 وبين نسبة تغيير نمو وصلت الى (80،655%) كحد اعلى في عام 2015 اما بشان الائتمان التعهدي الممنوح خلال مدة البحث فقد كان متقلبا أذ كان مقداره (39،032) مليار دينار في عام 2011 ثم ارتفع حتى وصل الى مبلغ (53،667)مليار دينار في سنة 2013 ثم بدأ بالتراجع حتى وصل في سنة 2015 الى مبلغ (40،533) مليار دينار وفيما يتعلق بنسب التغير فقد ارتفعت نسب التغير حتى وصلت في سنة 2013 الى (37،493) كحد ادنى ثم بدأت بالتراجع حتى وصلت نسبة التغيير في سنة 2015 الى (3،844%) كحد ادنى وهو اقل نسبة نمو حصلت خلال مدة البحث .

3_ تحليل تطور البطاقات الالكترونية :

تشكل البطاقات الالكترونية احد الادوات المهمة ضمن نظام المدفوعات الوطني وقد لاقت هذه البطاقات تطورا ونموا خلال فترة البحث مما يعكس احد المؤشرات المهمة للشمول المالي وهو حجم وسائل الدفع الالكترونية مما ينعكس ايجابا في امكانية اعتمادها وتبني أستراتيجية وأليات لتحقيق الشمول المالي والجدول رقم (3) يوضح تطور نشاط البطاقات الالكترونية في النظام المصرفي العراقي .

جدول رقم (3) يوضح تطور نشاط البطاقات الالكترونية

السنة / نوع البطاقة ونسب التغير	عام 2013	عام 2014	عام 2015
بطاقات مدينة DebitCards	36398	44864	57281
نسبة التغير	سنة الاساس	%23،259	%57،374
بطاقات ائتمانية Credit Cards	9021	10858	17002
نسبة التغير	سنة الاساس	%20،363	%88،471
بطاقات الدفع المسبق Prepaid	100490	926292	3666632
نسبة التغير	سنة الاساس	821،775 %	3548،753 %

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي

يبين لنا الجدول رقم (3) التطور الحاصل في نشاط البطاقات الالكترونية بأنواعها المختلفة وبخصوص البطاقات المدينة فقد ارتفعت من بين (36398) بطاقة في سنة 2013 الى (57281) بطاقة في سنة 2015 إذ يتبين لنا أن هناك نمواً بسيطاً في هذا النوع من البطاقات إذ كان هناك نمواً في التعامل بالبطاقات وصل الى (57،374%) عن سنة الاساس ، أما بشأن البطاقات الائتمانية فقد حصل فيها تطور ملحوظ إذ أرتفعت من (9021) بطاقة في سنة 2013 الى (17002) بطاقة في سنة 2015 ، إذ ان هناك نسبة نمو حصلت في تعاملات هذه البطاقات وصلت الى نسبة (88،471%) عن سنة الاساس ولكن التطور الملموس كان لبطاقات الدفع المسبق التي ارتفع عددها من (100،490) بطاقة في سنة 2013 حتى وصلت الى (3666632) بطاقة في سنة 2015 الذي يظهر حجم النمو والتغير الكبير جداً فيها إذا ارتفعت نسبة النمو فيها حتى وصلت الى ما مقداره(3548،753 %) عن سنة

الاساس والذي يكشف لنا التطور الكبير في التعامل في هذه البطاقات مما يشكل احد المؤشرات المهمة لمقاييس الشمول المالي في القطاع المصرفي العراقي.

4- تحليل تطور عدد المصارف وفروعها والكثافة المصرفية

تشكل المصارف عصب الاقتصاد الذي تمده بما يحتاج من الاموال اللازمة لتحقيق اهداف السياسة النقدية ، وقد شهد القطاع المصرفي تطوراً ملحوظاً في عدد المصارف ، ويمكن توضيح ذلك على وفق الجدول (4) .

جدول رقم (4)تطور عدد المصارف وفروعها والكثافة المصرفية

السنة / عدد المصارف وفروعها ونسب التغير	عام 2011	عام 2012	عام 2013	عام 2014	عام 2015
عدد المصارف	43	54	54	56	57
معدل التغير	سنة الاساس	25،581 %	%25،581	%30،232	%32،558
عدد فروع المصارف	929	984	1042	1034	1213
معدل التغير	سنة الاساس	%5،920	%12،163	%11،302	%30،570
الكثافة المصرفية	35886	34763	33786	34820	30448
معدل التغير	سنة الاساس	- %3،129	%5،851-	%2،970-	%15،153-

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي و وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء.

من خلال الجدول(4) نجد أن هنتاك تنامياً مستمراً في عدد المصارف العراقية الخاصة اذ أزداد عددها من (43)مصرفاً في عام 2011 حتى وصل الى (57) مصرفاً ، مما دل على زيادة قدرة القطاع المصرفي العراقي على تبني وأعتماد استراتيجية الشمول المالي اذ نما عدد المصارف بنسبة تراوحت بين (25،581%) حدا ادنى في سنة 2012–2013 على التوالي وبين نسبة (32،558%) حداً اعلى في سنة 2015.

اما بخصوص عدد فروع المصارف العراقية فقد شهدت تطوراً ونمواً ملحوظاً إذ ارتفعت من (929) فرعا للمصارف العراقية في سنة 2011 واستمرت بالتزايد حتى وصلت الى (1213) فرعاً مما يعكس زيادة قدرة المصارف العراقية على توسيع خدماتها المصرفية واعتماد استراتيجية الشمول المالي من خلال تنامي وتوسيع رقعة خدماتها المالية والمصرفية وشهد عدد الفروع المصرفية تنامياً متزايداً يتراوح بين نسبة (5،920%) كحد ادنى في سنة 2012 و ازداد بشكل مستمر حتى وصل الى نسبة (30،570%) كحد اعلى في سنة 2015 مما يدل على زيادة عدد الزبائن الذين يمكن ان تخدمهم تلك الفروع وعليه انعكس تطور وتنامي المصارف وفروعها على الكثافة المصرفية وهو احد المؤشرات المهمة في قياس مدى تبني الشمول المالي إذ نجد من خلال الجدول ان الكثافة المصرفية للقطاع المصرفي وهو يعني عدد افراد البلد الذين يستطيع ان يخدمهم فرع واحد او بكلمات اخرى كم فرد من الجمهور يستطيع الفرع الواحد ان يخدمهم والتي نجد انها قد تحسنت خلال فترة البحث إذ تراجعت الكثافة المصرفية (35886) فرداً يستطيع ان يخدمهم فرعاً واحد في سنة 2011 الى (30448) فرداً لكل فرع مصرفي وهو تطور ملحوظ على الرغم من انه لم يصل الى مستوى المعايير الدولية التي تحدد ان الكثافة المصرفية يجب أن لاتزيد عن(10000) فرداً لكل فرع ، ولكن كان هناك تطور في هذا المؤشر وكان نسبة التغير ذات اشارة سالبة فكلما تناقص عدد الافراد الذين يخدمهم فرع واحد كان هو الافضل ويعد مؤشراً إيجابيا اما في حالة زيادة عدد الافراد فهذا يعطي مؤشرا سلبيا ولهذا تراوحت نسبة التغيير بين (–3،129%) حد أدنى من سنة 2011 وبين (–15،153%) حداً اعلى في سنة 2015 .

(آليات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشا ر الشمول المالي)

إن توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي في الدول ترتكز على أساسين اثنين، اولهما توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية، وثانيهما تعزيز وزيادة استخدام الأفراد لحساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها، من هذا المنطلق سنقوم باستعراض أهم المبادرات والمقترحات والسياسات التي قد تساهم في زيادة مستويات انتشار الشمول المالي، كما سنعرضها بعد دراسة وجهة نظر العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية و الدراسات والتقارير المتعلقة بهذا الخصوص.

1– تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات من خلال حساب: إن من الضروري تبني سياسات توجد توجها نحو استقبال المدفوعات من قبل الأفراد من خلال قنوات مصرفية ومالية رسمية ومن خلال حسابات رسمية، مثال على ذلك عملية دفع وتحويل الرواتب (توطين الرواتب)، أي أن تحويل الراتب كان سببا رئيسيا لفتح الحساب والانخراط في منظومة الشمول المالي وبما يساهم في تعزيز الوصول لهذه الخدمات، أما تحويل المدفوعات لتكون من خلال قنوات وحسابات رسمية فسيساهم في تعزيز مستويات استخدام الحسابات المالية للأفراد وكذلك في ضمان سلاسة أكبر في تلقي هذه المدفوعات،

2– إجراء التحويلات والمساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية: إن للحكومة والمؤسسات الخاصة الكبرى

دورا أساسيا في توسيع قاعدة الشمول المالي وبجهود أقل نسبيا نظرا لسهولة اتخاذ القرار بالخصوص (الجهة الحكومية أو الشركة هي صاحبة القرار فقط في هذه الحالة) مثلاً المساعدات الحكومية تتم من خلال حساب مالي في مؤسسة رسمية، بينما لا زالت بعض المساعدات الحكومية ومن الجهات الرسمية تتم بطرق أخرى (نقدا مثلا) بدلا من أن تتم من خلال حساب مالي رسمي.

3- حصر تحويلات العاملين في القنوات الرسمية فقط: إن العديد من تحويلات العاملين سواء داخليا أو للخارج لا زالت في الكثير من الدول تتم نقدا (14 %) من غير المشمولين ماليا في العالم لا زالوا يقومون بعمليات تحويل الأموال نقدا، بالرغم من أنه قطع شوطا كبيرا ومتطورا في حصر ومراقبة عمليات تحويل العاملين والوافدين من خلال القنوات الرسمية، إلا أن هناك مكانا للمزيد من الجهود للحد من ظاهرة صيرفة الظل وعمليات التحويل النقدي التي تتم خارج النظام المالي الرسمي.

4- وضع السياسات والبرامج القادرة على نقل المدخرات إلى النظام المالي الرسمي: الادخار من خلال حساب لدى مؤسسة مالية رسمية، إن استقطاب المزيد من هذه المدخرات إلى النظام المالي الرسمي سيعزز مستويات الشمول المالي ويؤثر إيجابا على مستويات النمو الاقتصادي وربحية المؤسسات المالية ومستويات التشغيل ولو بطريقة غير مباشرة إذا ما نظرنا لهذه المدخرات كموارد غير مستغلة في الاقتصاد.

5- استمرار تطوير المنتجات المصرفية والمالية المبتكرة: إن الحلول المصرفية والمالية الذكية قد تعزز مستويات الشمول المالي، على سبيل المثال، أن الصحة والتعليم من القطاعات التي تشكل النسبة الاكبر من القطاعات الاخرى ، ما يجعل إيجاد منتجات وخدمات موجهة للقطاعين الصحي والتعليمي أحد العوامل المعززة لمستويات استخدام الخدمات المالية، كما أن توفير خدمات الاقتراض قصيرة الأجل وبمبالغ محدودة وبتكلفة معقولة قد يجذب العديد من المقترضين من خارج النظام المالي .

6- تحسين وصول المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر للتمويل: لا شك فيه أن توفير التمويل للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر لا زال بحاجة إلى مزيد من الاهتمام في الدولة، خاصة من قبل المصارف، حيث لا تقوم العديد من المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة لهذا النوع من المشاريع على دراسات تفصيليه تدرس احتياجاتهم بدقة وموضوعية وينتج عنها منتجات قابلة لتحقيق ربحية معقولة للمصارف والمؤسسات المالية مع توفير التمويل لهذه المشاريع والمنشآت بتكلفة وشروط معقولة.

7- أتمتة الخدمات المالية وزيادة استخدام الخدمات المالية الكترونيا: تساهم عملية أتمتة الخدمات المالية المقدمة لأفراد المجتمع في تذليل الكثير من العقبات التي تقف في وجة توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي، وأن أهمية توسيع استخدام هذا النوع من الخدمات على مؤشرات الشمول المالي تحديدا، في الحقيقة فلقد ظهر مؤخرا مصطلح "الشمول المالي الرقمي"، وتعرفه "مبادرة الشراكة العالمية ("GPFI") المنبثقة عن مجموعة العشرين والدول الأخرى المهتمة بتعزيز مستويات الشمول المالي "باستخدم الخدمات المالية الرقمية أو الالكترونية لغرض تعزيز مستويات الشمول المالي كما أن الخدمات المالية الرقمية تمتاز بتكلفتها المنخفضة، وبما يقلل التكلفة النهائية على غير المشمولين في النظام المالي وبما يساهم في زيادة اندماجهم في قاعدة الشمول المالي، كما تساهم في تذليل العديد من العقبات، حيث يمكن التغلب على مشكلة عدم توافر الأموال من خلال السماح بعمليات مالية صغيرة الحجم (نظرا لتكلفتها المنخفضة) وتوسيع انتشار الخدمات المالية جغرافيا، كما تعزز الشفافية وتقلل مخاطر النصب والاحتيال التي قد يواجهونها باستخدام صيرفة الظل مثلا، و بطريقة تزيد من ثقة المستخدمين

بالمؤسسات المالية والمصرفية الرسمية وتعزز من مستويات دخولهم في النظام المالي الرسمي وزيادة استخدامهم لمختلف الخدمات التي يوفرها، كما تعزز من مساهمة المرأة في مستويات الشمول المالي حيث يصبح وصولهن للنظام المالي وزيادة مستويات استخدامهم للخدمات المالية الرسمية أكبر نظرا لتذليل بعض العوائق الاجتماعية.

7- زيادة برامج التوعية والتثقيف المالي، وإبراز دور النظام المصرفي الإسلامي: لقد أظهرت العديد من الدراسات والتقارير أن لتثقيف وتدريب الأفراد على استخدام الخدمات المالية من خلال القنوات الرسمية دورا إيجابيا في زيادة مستويات الشمول المالي، كما أظهرت دراسات أن لانتشار الخدمات المصرفية الإسلامية دورا في تحسين مستويات الشمول المالي في العديد من الحالات وإن كانت مشروطة بعوامل اقتصادية واجتماعية أخرى أحيانا، كما أن زيادة حملات التوعية والتثقيف المقدمة من خلال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تلعب دورا محوريا في تقليل نسب الغير مشمولين في النظام المالي الرسمي لأسباب ترتبط بالدين .

8 – تبني المؤسسات التنظيمية والرقابية سياسات تعزيز الشمول المالي ووضع آليات لجمع البيانات: حيث تشكل حجر الأساس ونقطة البداية، فقد بدأت إشارات إيجابية بالخصوص من خلال اهتمام البنك العراقي المركزي بالشمول المالي ، إلا أن المشكلة لا زالت قائمة بخصوص نوعية البيانات التي توفرها بعض موؤسسات الدولة، ومنهجية جمعها، فإن التغير في منهجية جمع البيانات جعل من الصعب مقارنة أداء مؤشرات الشمول المالي في العراق على أساس زمني .

الاستنتاجات

1- لا زالت بعض التحويلات الحكومية والمساعدات تتم من خلال قنوات غير الحسابات الرسمية في المؤسسات المالية وبطريقة الدفع النقدي أحيانا.

2- أن تحويل رواتب الموظفين الى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية تعززمن مستويات الشمول المالي .

3- إن استخدام القنوات المالية الرسمية الالكترونية يساعد على التزام السكان بسداد فواتير الخدمات بطريقة منتظمة .

4- أن الصيرفة والخدمات المالية الإسلامية تعزز مستويات الشمول المالي في المجتمع، حيث أن الكثير من السكان غير مشمولين ماليا لأسباب دينية ، ما يتحتم على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية زيادة حملاتهم التثقيفية والتوعوية حول توافق الخدمات المقدمة من قبلهم مع أحكام الشريعة الإسلامية

التوصيات

1- إن استكمال تحويل مبالغ التحويلات الحكومية والمساعدات من خلال الحسابات الرسمية سيزيد الشفافية ويقلل تكلفة تقديم هذه التحويلات على الحكومة.

2-على البنك المركزي العراقي تعزيز مستويات الشمول المالي من خلال تحويل رواتب الموظفين الى حسابات في الموؤسسات المالية الرسمية وبما ينعكس إيجابا على الأداء الاقتصادي ويساعد على حوكمة هذا النوع من التحويلات ومراقبة حركة الأموال بداخل البلد.

3- إن استخدام القنوات المالية الرسمية الالكترونية يساعد على التزام السكان بسداد فواتير الخدمات بطريقة منتظمة الأمر الذي يتطلب استكمال عملية التحول الالكترونية ليتم تحصيل فواتير الخدمات من خلال القنوات الالكترونية.

المصادر

1 – البنك المركزي العراقي (2011–2015)التقريرالاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي .

2– The Consultative Group to Assist the Poor (CGAP, 2011).

3– Reserve Bank of India Bulletin(2006),"Taking Banking Services to the Common Man Financial Inclusion.

4– Sarma ,mandira,2010, Index of Financial Inclusion , Centre for International Trade and Development, School of International Studies , Jawaharlal Nehru University , India Reserve Bank Of India Bulletin ,(Jan 2006)

5– Gatnar, E. (2013). *Financial inclusion indicators in Poland*.

6 صندوق النقد العربي2015.

7 سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي2012،2013.

8– The Global Findex Database 2014, Measuring Financial Inclusion around the World, World Bank Policy Research Working Paper(72555) ,

9 –أبو دية محمود (2016) ، دور الانشار المصرفي في تحقيق الاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني ،رسالة ماجستير جامعة الازهر, بغزة ،فلسطين العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي .

10 – البنك الدولي التقرير السنوي، 2013.

11 – صندوق النقد العربي ،(نفاذية الخدمات المالية)،2012 .